

لبنان على مفترق الطرق

هل يعرف ان يضع لنفسه بناء اجتماعياً متيناً ؟

بقلم الاب اندره لوجنيسال اليسوعي

عودتي الى لبنان العزيز بعد غياب سنين كثيرة ، ارجب في ان ادعو
هنا اصدقائي الكثيرين من اللبنانيين الى التفكير في مشكلة ذات اهمية
حيوية لبلادهم . وان كنت اسمح لنفسي بهذا التجاوز الطفيف في
امورهم الوطنية ، فذلك لاني اعتبره ايضاً كوطني . فهم بالحقيقة يعرفون جيداً
اني ان لم اكن لبنانياً بالواقع فانا من زمان داريل لبناني بالقلب . فهم يدركون
اني سأكلهم بصراحة كلية في سبيل مصلحتنا العامة .

منذ ان تبوأ لبنان مقامه في عداد الامم المستقلة ، قد تحققت فيه مشاريع
عدة لا يجوز ان نقلل من اهميتها .

نفني الحقل الدولي اولاً ، فرض لبنان نفسه على الاجانب بقيمة ونشاط
تمثليه خصوصاً في المجالس الدولية الكبرى . ففي هذا الحقل اظهرت ميزات
النصر اللبناني اجلي نشاطهما ، ونلاحظ بسهولة ان لبنان قد احتل مقاماً يتجاوز
كثيراً اهمية البلاد الحقيقية نظراً لمساحة ارضه وعدد سكانه .

وفي الحقل الداخلي قد قامت الجهود الحسنة لفتح الباب على مصراعيه
لاستقبال الغرباء كما كانت الحال قبل الحرب . وها ان عدد السياح الذين
يؤمنون لبنان يزداد كل سنة بفضل التدابير التي تتخذها الحكومة .

وتحسنت شبكة الطرقات حول مراكز السكن الكبرى وفي الجبل .
واهم المدن يتناها نشاط عظيم في البناء ، نشاط لم يكن معهوداً الى الآن .
وهناك مطار كبير يقع في إطار فريد ويمكنه ان يستقبل اخضم الطائرات .
وهو يحمل من لبنان احدى النقاط المهمة في الطيران الحديث .

ومصب الخط الجديد لانايب البترول قرب صيدا يحسن مؤكداً اقتصاد
البلاد ان في تلك المقاطعة او في البلاد كلها .

واتساع شبكة بري تواس على المسطحة الساحلية حتى جديداً كما تشهد ذلك تلك الزراعات اراهرة المتنوعة التي تريد بحجالة .
والتجارة التي تتأثر دائماً بتقلبات الحياة السياسية والاقتصادية الدولية تبقى المورد الاساسي لارباح القسم النشط من السكان .
وفي الحقل الفكري يبقى لبنان اميناً على تقاليده . وهو اذ يبقى منفتحاً على الثقافات الغربية ، بظال في المقدمة في الثقافة العربية التي يوسع ايضاً درسيها في معاهده .

وعلى عكس ذلك ، في الحقل الاجتماعي ، اذ لا يبدو أن التوجيهات والتدابير التي اتخذتها الحكومة قد حسنت بزوع عميق حالة الطبقات العاملة . والتوازن الذي يتوق اليه ابنا البلاد المستثمرون لم نبلغه بعد . لذلك رأيت من المفيد ان افتش هنا عن بعض الوقائع التي تؤخر التقدم الاجتماعي الذي يرغبه الجميع .

١ - الواقع اللبناني الاجتماعي

لنترك جانباً كل الفوارق الدينية والقومية التي تقسم الشعب اللبناني ، ولنعتبر فقط الجلمة الاقتصادية - الاجتماعية .

ان كنا لا نريد الحكم على حالة الشعب اللبناني الا نظراً للعدد الوفير من السيارات ، وبيننا من افخم طراز اميركي ، او نظراً للبنانيات الجميلة التي ترتفع حالياً في العاصمة ، لوجب القول بان اللبنانيين يستعون بسعة كبيرة من العيش . لكن زيارة بعض الاحياء الجرباء في المدينة الكبيرة تظهر بوضوح ان الثروات الضخمة تسكن في هذه البلاد قرب الفقر المدقع . وهذا الفقر قد يصعب مراراً اكتشافه لان اللبناني يعتبر من المحافظة على ابائه وشرفه ان يعتني بظهوره الخارجي . ولذلك يستحيل غالباً ان نكتشف وراء تلك الثياب المتقنة الجميلة التفصيل ، المشتراة غالباً بالدين ، الفقر او البؤس المحتجب فيها .

فيسكن القول ان لبنان ، مدة الحرب ، قد اغتنى من الرأس ، والثروات الكبيرة الموضوعة قبل الحرب في التجارة والصناعة والملكية العقارية قد تضخمت بالموسم بدرجات متفاوتة . ونتجت ثروات اخرى عن اشغال الحرب

المشرفة . لكن الثنى لم ينتشر نسبياً الا قليلاً في الطبقة الوسطى والعامة .
 فينتج من ذلك ان التباين اصبح اعظم من الماضي بين البرجوازية المثرية .
 وبمجموع الامة .

فالتجارة المتوسطة والصغيرة لم تتبدل هيئتها الا قليلاً . فهي وقفت على
 جماعة متقلقلة من محترفي البيع والشراء البارعين او من المبتدئين بمباشرة اعمال
 الكسبون ، وهم يفتشون عن باب يفتح لهم طريق الثروة . فهناك جو يسوده
 التسابق والتناحر والتنافس القوي والتطبيقات التي لا تساعد على التفاهم والتعاون
 وحيث المبادئ الادبية والاخلاقية تحتقر مراراً وتطرح جانبا .

ثم تأتي الطبقة المديدة المولفة من الذين يعيشون من اجرتهم ، كالوظفين
 والعمال . لهؤلاء ميزة عامة وهي انهم ينتظرون اخر الشهر بفارغ صبر ان لم
 يكن بقلق وهم . وبالطبيعة ان كبار موظفي الحكومة والشركات الكبيرة
 انفسهم لا يتوصلون الا بصعوبة لتطبيق ميزانيتهم ان كانوا مكلفين بالقيام
 بأود عائلة كبيرة وليس لهم ثروة شخصية حسنة . فبالأحرى اذا كم تصادف
 من صفار الموظفين من يطير راتبه بسرعة لدفع الديون المستعجلة لاصحاب
 المحلات والدكاكين ، وكم من الذين ينكد عيشهم المرابون القليلو الذمة ،
 وهم تحت التهديد الدائم بحجز امتعتهم القليلة . وهذه الوضعية هي تقريباً نفسها
 عند العمال اليدويين . فالعمال الاختصاصيون يقبضون بالعموم راتباً كافياً . ولكن
 هناك غيرهم الوف من العمال زمام مجبرين على تقنين مؤونة العائلة وعلى السكن
 في بيوت غير صحية بسبب فقدان المدل الادنى للاجرة الضرورية ، وهم ضحايا
 دائمة لتقلل الاسعار . فلبنان كان ، قبل الحرب ، من البلدان التي يسهل فيها
 العيش . اما حالياً فبالعكس ، لان سبوقه واقعة تحت تحكم مضاربات المستوردين
 وخزن البضائع ومناورات رفع الاسعار حالاً عندما ترتفع غيمة صغيرة في
 الافق الدولي .

وقد حاولت الحكومة مراراً ان تكافح هذا التقلل لكنها لم تقص
 دائماً الى نتيجة مرضية .

وإصحاب الحرف يزولفون الطبقة الأكثر عدداً في المدن . وهم نشيطون

مقتصدون، ولكن ارباحهم رهيدة وليست حياتهم اكثر اماناً من الآخرين .
عن تنعمهم ببعض الاستقلال . وصنف رأسا لهم لا يسبح لهم بتخزين المواد
الاولية فهم ايضاً ضحايا تقلبات السوق .

اما القرويون فحالم اقل سوءاً مما في بقية بلدان الشرق الادنى . لان
الملكيّات المتوسطة والصغيرة قد انتشرت في لبنان اكثر مما في هذه الاقطار .
ونحتفظ بالكلام عنها لمقال آخر، لكن نقول، من الآن، ان هذه الالوف من
العمال الزراعيين هم في حالة غير مستقرة وهم محرومون من فوائد الشرائع
الجديدة للعمل .

فنتصر الكلام في هذا المقال الاول على العمال اللبنانيين . ونجرب اولاً
بان نحدد اسباب عدم الاستقرار في وضعيتهم لكي نشير بعدئذ الى بعض
الوسائل التي يمكننا ان تساعدنا على تلافيها .

٢ - وضع العمال اللبنانيين

ازدحام سوق العمل :

من اهم الاسباب لعدم الاستقرار الحالي بين العمال في لبنان هو الحالة الحاضرة
لسوق العمل . فاليد العاملة كثيرة بالنسبة الى مطالب ارباب العمل . فقد اشارت
منذ عهد قريب احدى الجرائد اليومية البيروتية الى ان عدد الماطلين عن العمل
يبلغ خمسين ألفاً (٥٠.٠٠٠) . وهي تضم في هذا العدد، كما ارجح ، عمال الزراعة
وعمال الصناعة . ومهما يكن من صحة هذا التقدير فهناك حقيقة اكيدة وهي
ان سوق العمل تنوّج تحت تدفق اليد العاملة الغير الاختصاصية . ووصول اللاجئين
الفلسطينيين زاد الموقف حرجاً منذ ثلاث او اربع سنين . فهم في لبنان ينوفون
على مئة الف يطلبون عملاً ليعيشوا . والمساعدة الدولية التي ينالونها ساعدت على
تحسين احوالهم تحسيناً طفيفاً فهم على استعداد للعمل باي سعر كان . وفوق
ذلك حدث تدهور اكيد لقيمة العمل اليدوي . ورغم التمييز رسمياً للمستوى
الادنى للمعيشة ورغم جهود النقابات ، نرى كثيرين من العمال يقبضون اجراً
لا يكفي قطعاً، ان نظرنا من الوجهة الانسانية الى الاعباء التي تتحمل كواهلهم .

من جهة اخرى نرى ان الصناعة المحلية قليلة الانتشار ولا تشغل نسبياً سوى عدد قليل من العمال. والحوادث الحالية في السياسة الدولية لا تشجعها على التقدم. وهي لا تتوصل الى مزاحمة الانتاج الاجنبى في السوق الداخلية اذا لم تتخذ التدابير لحمايتها. وبما انها متعلقة بالخارج في الحصول على اكبر كمية تحتاجها من المواد الاولية فليس بامكانها ان تمتد بل هي تهتم اولاً بالمحافظة على كيانها.

عدم الاطمئنان في العمل

فالوضعية الحاضرة لسوق العمل تجعل العامل تحت التهديد الدائم. فيمكن لرب العمل ان يصرفه، عندما يريد وفي اي وقت كان. خصوصاً ان كان ممن تقدم بهم العهد في العمل وتحسنت اجرتهم، فمن مصلحة رب العمل الاقتصادية ان يستبدله بعامل جديد يقوم بالعمل نفسه باجرة زهيدة. وللعامل المفصول حق بتعويض الصرف، يحدده القانون. لكن الاختبار اظهر ان بعض ارباب العمل لا يقيسون وزناً ألا لمنفعتهم الشخصية فيعملون بدهاء. للبقاء خارج نطاق القانون ليتخلصوا من دفع التعويض المذكور. مع ان هذا التعويض يكون زهيداً للعامل الذي بقي زماناً غير طویل في العمل وهو لا يشكل في ميزانيته الا مساعدة رقيقة.

ان اصاب العامل بمرض غير متأت من وظيفته تحمل وحده كل تكاليف التطبيب والمداواة. لكن القانون يعطيه الحق بان يقبض اجره كاملاً لمدة تتغير بحسب قدم عهده بالعمل (من عشرة الى ٢٧ يوماً في السنة عند اصحاب الحرف، ومن شهر الى شهرين ونصف في بقية الصناعات). فترى بوضوح كم هي ثقيلة، على ميزانية العامل، هذه التكاليف المتأتية عن المرض، وهو ذو الميزانية الواقة بالمعسر تحت العجز. ولكن لحسن الحظ نرى ان بعض ارباب العمل يأخذون على عواتقهم كل تكاليف التطبيب، او بعضها على الاقل. ولكن عدد هؤلاء ليس كبيراً.

عندما يصاب العامل بمرض متأت عن صناعته او يقع ضحية حادث متأت عن العمل، يعطيه المرسوم التشريعي رقم ٢٥/٤٣ ET بتاريخ ١٣/٣/١٩٣٥ حماية خاصة.

فرب العمل يقوم بكل تكاليف التنظيم ويدفع للعامل ثلاثة ارباع اجرته لطول المدة التي يبقى فيها عاجزاً عن العمل .

ولكن نلاحظ ان الاكثية من العاملين عند اصحاب الحرف لا يستفيدون من هذا القانون . ومن جهة اخرى عندما يصبح العامل عاجزاً بالكلية عن العمل زى رب العمل يتحرر من واجباته نحوه بان يدفع تعويضاً يتغير مع عمر العامل المصاب بالحادث . فالتعويض لا ين ٤٥ سنة فما دون يساوي ست سنين من الاجرة الاعتيادية . وينقص بالتالي كلما زاد العمر حتى يصل الى اجرة اربع سنين لا ين ٥٠ سنة . فهنا ايضاً نتحقق ان ليس للعامل الضمانات الكافية . ونصل الى الاستنتاج نفسه فيما يتعلق بحماية الشخوة عند العامل . فاذا بلغ عمر الستين او قضى ٢٥ سنة في العمل ، يُعطى تعويض صرف يُعادل اجرة عشرة اشهر في المهن الحرة والتجارية والحرف وعشرين شهراً في الصناعة . ويبقى بعد ذلك دون اي ايراد شخصي . فان لم يجد عملاً حيناً يعطيه بعض الايراد بقي عبثاً على اولاده او على الحكومة .

سـ . حماية عائلة العامل

وهذه النقطة هي اكثر اهمية لانها تقيد مستقبل الطبقة الكادحة النشيطة في لبنان . فمجوع اجرة العامل يجب ان يكون عادةً كافياً لتأمين مكيان العائلة العاملة بكاملها . وهذا مبدأ تقبله الآن كل شرائع الدول الصناعية في الغرب . اما في لبنان فعدم وجود صناديق التعويض للرواتب العائلية والتنظيمات الناقصة المفروضة بمرسوم رقم ٢٩/٤٦ بتاريخ ١٢/٥/٤٣ ، دعت في كثير من المشاريع الى اتخاذ طرق لاستئجار الفعلة لايكن قبولها قطعياً . فالقانون يفرض على رب العمل ان يدفع لرب العائلة زيادة في الاجرة تتراوح شهرياً من عشر ليرات لـ لـ لـ واحد الى ٣٥ لـ لـ لـ . خمسة اولاد . وهذا عبء على رب العمل ، عبء غير ثقيل جداً لكنه ينقص من ارباحه ، او يدفعه لرفع سعر البيع في مصنوعاته . ولذلك يضع كثير من المستخدمين اصحاب العيال جانباً ولا يستأجرون سوى المازبين . فالنتيجة الطبيعية لاستخدام المازبين خاصة من شبان وشابات ، انها تدفع برب العائلة الى الكسل .

ويستحق ايضا ان أم العائلة ترى نفسها محبة على العمل في فروع لا يُطبق فيها القانون لزيادة الاجرة للتدريجيين . ويجب القول ايضاً ان شغلها يُفضل على شغل الرجل في كثير من الوظائف لان اجرتها اقل من اجرة الرجل . ومع ذلك فقد قبلت الحكومة اللبنانية منذ سنة ١٩٤٣ مبدأ المساواة في اجرة الرجل والمرأة . وعندما انعقد في بيروت مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المتعلق بشؤون المرأة في نيسان سنة ١٩٤٩ ، اظهر الوفد اللبناني توصياته ، في البند الثالث ، طالباً تطبيق قرار الحكومة الذي بقي جزءاً على ورق .

اما فيما يتعلق بحماية المرأة والولد في العمل ، فقد اظهر المشرع اللبناني انه مندفع باحسن النيات اذ يمنع شغل الليل والعمل في بعض الصناعات الحصرية . وقرر للعمل حداً اعلى من الوقت لا يمكن ان يتخطاه . ووضع ايضاً للاولاد حداً من العمر لا يمكن قبول من هم دونه في الشغل . ولكن ، يا للأسف ، نتأكد ان كثيراً من الصناعيين يتصرفون بهذه الاوامر على هواهم ، وتبلغ المخالفات حداً يقف امامه مفتشو العمل عاجزين عن فرض احترام القانون .

ونتيجة ذلك بيئة : قتل الصحة للاطفال وتهيئة مستقبل محزن للاميال .

. عدم كفاية الحماية الطبية

يوجب القانون على الصناعيين ان يضمنوا في مؤسساتهم كل لوازم التأمين وأن يبنوا معامل يدخلها الهواء كفاية وتعود فيها النظافة الكاملة . ومفتشو العمل مكلفون بالسهر على ذلك . وهو يجبر كل معمل يستخدم اكثر من عشرين عاملاً باقتناء خزانة الادوية . ويرسم ايضاً ان كل يافع يجبر عند دخوله العمل بان يقدم شهادة طبية . ولكن لم يُعَيَّن قطعاً ، كما اعلم ، في هذه القوانين ، ان على الهيئة الطبية السهر بانتظام على صحة العمال ومكافحة الامراض واتخاذ التدابير اللازمة . فهناك نقص مؤسف ، لان هذه المراقبة المتابعة بواسطة بطاقات طبية منتظمة تساعد على تجنب مضار كبيرة تحيق بصحة العامل وتظهر اوبئة تؤثر في المعمل كله .

وفي بيروت ولبنان لحسن الحظ عدد من الاطباء ذوي الخبرة والتجرد ، يقدون على عدد كبير من العائلات العاملة عنايتهم ومعالجتهم دون اي اجر .

فهم بذلك يعطون خير مثال لمنهجة . ولكن ذاك لا يسينا ان الاسعاف الطبي غير منظم كفاية . ولنعبر كم هو مذل ومحط من قدر ذلك العامل المستقيم ، ذي الضير الحي ، ان يظهر بظهر المتسولين عندما يكون بحاجة الى بعض العناية .

الحياة النفاية نيباً لا تأثير لها

فلبنان هو احد البلدان التي تضع القيود الكثيرة على تأليف النقابات . وبالحيقة لا يمكن تأسيس نقابة دون سماح دائرة الشؤون الاجتماعية الرسمية . واستئذان وزارة الداخلية . ورغم هذا التقييد ، قد نشأت بعض النقابات المختصة بآرباب العمل او العمال بعد نشر قانون ١٩٤٦ .

ليس لنا هنا ان نحكم على التدابير التي اتخذها المشرع اللبناني ، ففي هذا المجال تتصل المسائل الاجتماعية بالمسائل السياسية . وهناك بلا شك اعتبارات خارجة عن نطاق المهنة دفعت بالدولة لاتخاذ هذا الموقف . فان تركنا جانباً هذه الرقابة المذكورة ، نرى ان تدابير القانون النقابي تسهل العمل فتسمح بتأليف نقابات سليمة فعالة . وبالواقع نرى ان النقابات اللبنانية منذ اربع سنوات لم تلب سوى دور ضعيف جداً في الحياة المهنية ، ولم تؤد خدمات جليلة للطبقة العاملة . وتعليل ذلك انها ، لاسباب عدة يطول بحثها ، لم تتمكن من جمع شمل العمال في صف واحد ولا من إقحامهم اهمية وفائدة الاندفاع والاخلال المتجرد في سبيل خير المهنة العام . ويظهر ايضاً انه ينقصها قواد نقابيون حقيقيون ، جديرون بتوجيه النشاط ضمن النطاق المهني وحده ، الذي هو ضرورة ميدان النشاط النقابي .

زد على ذلك ان الحكومة اللبنانية بدأت بان تضع القواعد والقوانين لحياة بعض آرباب المهن ، كالأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والصحافيين الخ . . . بنصوص اشتراعية حديثة سيحكم المستقبل بتأثيرها . اما فيما يخص بتحسين وضعية الطبقات العاملة ، فرغم بعض الجهود المشكورة لم تنقطع البطالة ، والاجرة في اكثر الاحيان غير كافية والمائلة العاملة في وضع سيء . والتأمين في العمل غير متمم كما يجب وصحة العامل غير محمية كفاية .

ولنلاحظ اخيراً ، ان مسألة سكنى العامل يجب ان تبني من جديد على

اساس واسع وحديث .

بهذا كله نجعلنا ان نفهم كيف ان قسا من الشعب العامل في المدن يتخبط في فاقة اكيدة. مما دفع بهمة بعض الاشخاص الى العمل على الترفيه عنه، فحققوا قسماً مهماً من مشاريع الاسعاف والمجبة : كالجمليات الحيرية لمساعدة الفقراء ، المنتشرة في كل الجماعات ، والمستوصفات المجانية في الاحياء الفقيرة ، والميائم والمخدّجات ، والعناية بالامهات والاطفال والمدارس المهنية المجانية وتوزيع الثياب والادوية الخ...

فكل هذه الاعمال تظهر وتقدر روح المجبة المندفسة في قم من ابنا. الطبقة المثوية . لكنها اعجز من ان تقتلع اصول الداء. فهذه وسائل مسكنة بينما نحن بحاجة الى اصلاح الاوضاع من اساسها. لاننا متأكدون بان للطبقة العاملة بقدر ترقيا بنجوسها ضمن نطاق الامة ، بقدر ذلك سترفض العيش المستند الى الاسعافات والحسنات . وهي ستطالب بحقوقها باكثر الحاح في السنوات المقبلة. اليس ذلك معقولاً ومنطقياً في حضن الديموقراطية المستقلة ؟ فهناك حركة اساسية لا يمكن رفضها ولا تجنبها .

فالحكمة اذا تقتضي بان نحسن باسرع وقت ممكن، وضعية البلاد الاجتماعية التي تسبح للعائلة العاملة بسمة من العيش كافية . فارتفاع مستوى المعيشة يقوي روح التفاهم والاتحاد في الحقل الوطني، وله نتيجة اخرى وهي انه يقوي التقدير العام للعمل اليدوي الذي يولف احد الموارد الرئيسية في غنى البلاد.

ولكي نساعد بحسب امكانياتنا الضعيفة ، على البلوغ الى هذا الهدف ، نسح لنفسنا باقتراح بعض التوجيهات التي يمكننا ان نتحدث قدماً اجتماعياً سريعاً وعميق الاثر .

٣ - العدميات الممكنة

سياسة مشاريع الاشغال الكبيرة

ان اردنا ان نرفع او نخفف على الاقل البطالة المستحكمة بين العمال اليدويين غير الاختصاصيين ، وجب علينا ان نقوم بمشاريع الاشغال السامة الكبيرة المفيدة للبلاد ، كما حدث ذلك في اوربا في عهود الازمات .

وقد سار لبنان في هذا الاتجاه ، إذ يعمل على تحسين شبكة الطرق . ولكن ذلك ليس الا بداية ، وهو برأيي غير كافٍ .
ويظهر لي ان المجهود يجب ان يتابع في اتجاهين : استثمار الثروة المائية والرجوع الى الارض .

فمسألة الرجوع الى الارض هي مشكلة يحوي الكلام عنها في مقالتنا الثانية فلا نتوقف عندها هنا . ولكن يظهر لنا بوضوح تام ان عدم تعلق القروي بارضه ، اذ يدفعه الى الهجرة نحو المدن ، يكون احد الاسباب المهمة لتضخم وكساد سوق العمل ، وهو احدي الالل الرئيسية للفائقة الضاربة اطنابها بين سكان المدن من العمال .

ولغد الى الكلام عن التجهيز المالي . فـلبنان يتتبع موارد مائية كبيرة . وهي الاكثر سهولة للاستثمار في الشرق الادنى . فهذه الامكانية الكبيرة الغنى مطروحة حالياً في معظمها في احدى زوايا النسيان والاهمال .

فيصن البد . بسلسلة اولى من الاشغال التي تهدف لري الوف من المنكبارات البائرة جزئياً والتي يمكن استغلالها للزراعة المحسبة بتبينة بعض اليتابع العالية في لبنان . وهذا الشغل يسمح فوق ذلك بتكسيل ري المناطق الساحلية غير المسقية كفاية .

وبما يؤدي المنافع الجمة لاقتصاديات البلاد هو الاهتمام بترتيب المراكز الكبرى للثروة المائية - الكهربائية . فبنان السدود الكبيرة التي تتطلبها وحفر الأتنية الموصلة ، ووضع العامل المولدة تقتضي استخدام عدد كبير من العمال . فتتسن الاقتصاديات من جهتين : من جهة اولى يوقف استخدام القوى المحركة الكهربائية في مجمل البلاد استيراد المقادير الهائلة من المحركات من الخارج . ومن جهة ثانية يتوصل الانتاج الكهربائي سريعاً ، ان كان مدروساً جيداً ، الى ان يفيض عن حاجة البلاد ، فيمكن حينئذ ان نفكر بتصدير القوى الكهربائية اللبنانية الى البلدان المجاورة .

ومن الاكيد ان المهندسين والاختصاصيين فكروا ، منذ زمان طويل ، بهذا التقدم الذي يخطوه الاقتصاد اللبناني وقد وضعت بعض التصنيات ، ولكن

التحقيق لا يزال الى الآن نادراً وضعياً. واسباب هذا التوقف عديدة واطعها، كما يظهر لي، هو نفور الرأسمالين اللبنانيين من دعم هذه المشاريع. والحكومة لا تقدر حالياً ان تقوم وحدها بعبء تمويل هذه المشاريع، فهي بحاجة الى مساعدة الراسمال الخاصة. وما ان الاختبار يبرهن لنا ان التمويل اللبناني يفضل غالباً ارسال رأس ماله الى الخارج حيث يمول المشاريع الاجنبية من ان يحدده في البلاد. قد يكون ذلك لفقدان الثقة، ولكن ذلك متأثر خصوصاً من عدم التفهم وعدم الالتفات الى مصلحة البلاد الحيوية. فالذي يقدم رأس المال في لبنان يرغب في ان يلمس الارباح الحسنة والسريعة. وهذا لا يعني انه يخاف من المخاطرة فهو شغوف بالمخاطرات، وخصوصاً مضاربات البورصة. وهو عندما يشتري حزمًا كبيرة من البضائع مسقطاً من حبابه ارتفاع الاسعار القريب في السوق الدولية، يعرف ان يقوم بالمغامرات الجريئة التي تقربه بعض المرات من الافلاس. وعلى ظني انه لو عرف الراسماليون اللبنانيون بالتدقيق ما قبة الثروة الكبيرة التي يجريها للبنان في مدة عشر او خمس عشرة سنة، تصمم في جبار لانتاج القوي الكهربائية لما ترددوا ابداً عن قيام بالتضحيات الضرورية. فنحن هنا نشير الى الواقع ببساطة، راجين ان تدرك جيداً البرجوازية اللبنانية مصالحها وواجبها الوطني في هذه المسألة.

تجديد قانون العمل

يتفق الجميع على القول بان قانون العمل اللبناني يحتوي نقائص هامة. وفوق ذلك تبقى بعض التنظيمات الكبرى من هذا القانون حبراً على ورق او تطبق بطريقة سيئة لانها تضع على كاهل رب العمل عبئاً ثقيلاً دون أي بدل. فاختيار قانون متلاحم، كامل، يرضي العامل ويخفف عن رب العمل.

فانشاءً، جناديت التعويض للرواتب العائلية، اذ تضم كل صناعة البلاد، تخفف من القسط الشهري الذي يجب ان يدفعه رب العمل ويساعد على دفع تعويضات لا بأس بها لاصحاب العيال العاملة. وهو فوق ذلك يلقي استثمار الشببة العاملة بأن يفتح باب العمل على مصراعيه لاصحاب العيال.

وترتيب التأمينات الاجتماعية على المستوى الوطني لكل اخطار الحياة

العاملة ، يساعد على ازدياد الدوع ويخفف رسم الاقداط التي يدفعها العامل ورب العمل . ولذلك نتائج اجتماعية حسنة منها انه في المسائل الصحية ، يتوصل صندوق التأمينات بسهولة الى ان يقدم للعامل المصاب بجادث في العمل وبعجز دائم ، راتباً لمدى الحياة بدل مبلغ وقفي وغير كاف . ويمكنه ايضاً ان يهتم بالامراض غير المهنية وان يحسن مساعدة الامومة ، الموجودة حالياً ، بدفع مصاريف التوليد .

وتأسيس تأمين الشيخوخة يقود الى تحويل القانون المتعلق بمألة الصرف من العمل . ويضيق للعامل المتقاعد معاشاً منظماً اجزلاً فائدة له من اجرة العشرة او الخمسة عشر شهراً التي يجب حالياً ان يدفعها رب العمل للعامل عند تركه العمل . وهكذا تخف تكاليف رب العمل وتحسن ميزانية المشروع او المصل . وقد بدأ المشرع اللبناني بوضع صيغة قانون للتأمينات العمالية فتجوز ان تأتي سريعاً بحل كامل التوازن .

سياسة انشائية لسكنى العامل

من يزر لأول مرة في بعض الاحياء في اطراف بيروت ، لا يمكنه الا ان ينقبض صدره عند نظره حالة السكن السيئة التي تقيم فيها مئات من العائلات العاملة .

والحكومة قلقت لتوسع هذه الاحياء «الطفيلية» . وليس حدوث هذا الامر خاصاً ببلتان بل نمجده في كثير من مدن الشرق الادنى ان لم نقل في غيره ايضاً . وقد صادق المجلس على قانون يسمح للحكومة بان تشترك في تأسيس شركات لبناء المنازل بمر مقبول ، بالتعاون مع الراسمیل الخاصة . فيبقى الآن ان ندرس افضل تجميع للشركة المناسب تأسيسها في لبنان . وبعدئذ ندعو الراسمیل الخاصة لتحقيق هذه الحواضر العمالية الحديثة .

مهما كان الحالنا شديداً في طلب تحقيق هذه الامور فهو اقل من الواجب . ولكي نعيد لعائلة العامل كرامتها ونشجعها على العمل المشرب لا نرى اجدى من ان نساعد على ان تعيش في نطاق لطيف وسلم . ومن اللازم ايضاً ان يدرك

كل اصحاب الارادة الطبية الذين في لبنان ، وهم كثيرون ، الضرورة الحيوية للبلاد بان يشتركوا بتأليف مثل هذه الشركات بتشغيل قسم صغير او كبير من رساميلهم . وعندما يُسي . لبنان للعامل الممكن اللطيف الصحي ويعتمده له ، تغير هيئة البلاد ليس فقط من الجهة المادية بل من الجهة الادبية والروحية ايضاً . وتحسن ايضاً كثيراً الحالة الصحية واقتصاديات البلاد .

وهنا ايضاً نظهر قنيتنا بان يأتي هذا المشروع الحكومي المفيد بالثمار السريعة .

تأليف الدوائر الطبية لاسل

- اشرنا سابقاً الى نقص الحماية الطبية للعمال . ويظهر ان التحسين في هذا المجال سهل التحقيق ، ففي لبنان عدد كبير من الاطباء الممارسين والمستعدين للخدمة . واول تطبيق للرقابة الطبية يجب ان يكون في متعلقات الصحة العامة في مباني العمل . والبند ٦٣ من القانون اللبناني يمين مفتشي العمل لاجراء هذه الرقابة . وان أردنا ان نجعل هذه الرقابة فعالة ، وجب علينا ان نعين طبيباً للتفتيش ، او ان نرفع المفتش بطبيب . وبما ان القيام بهذه المهمة يتطلب بعض المعارف الخصوصية ، يحسن ان يتأهل طلاب الطب لها وان توضع ، كما في اوربا ، شهادة خاصة لطب العمل . ومن جهة ثانية يجب ان تتركب الدوائر الطبية للعمل . ففي المشاريع والمعامل الكبيرة ، يجب ان يفرض القانون وجود دائرة طبية مستقلة بتقدير شغل ١٥٠ ساعة في الشهر للطبيب الواحد . اما المشاريع والمعامل التي هي اقل اهمية ، فتجبر على الانضمام الى دائرة طبية مشتركة .

وتكون وظيفة هؤلاء الاطباء اولاً القيام بالفحوص الطبية المنتظمة للاشخاص : عند دخول العمل ومرة في السنة للراشدين ومراراً عديدة للفتيان وللعمال الناقهين من الامراض . ثم ينتمون بان تكون البطاقات الطبية متسة في اوقاتها . ويعطون رأيهم لرب العمل في كل ما يتعلق بتحسين الشروط الصحية في العمل .

وطريقة دفع الاجرة لهذه الهيئة الطبية الاختصاصية يجب ان يحددها القانون .

وتجدر الاشارة ايضاً الى ان العمل الطبي ، كما في اوربا ، يمكنه ان

يضاعف بتساعده الاسعار العام ، الذي سيرداد الشعور بالحاجة اليه يوماً عن يوم في المستقبل . خصوصاً للنساء بالاساء والاولاد والزيارات البيتية فهو يؤدي خدماً ثمينه لم تقدر ايضاً حتى قدرها في لبنان .

دفع المال نحو التخصص

يخرج العدد الوبير من الاولاد من المدرسة الابتدائية ويندفعون حالاً الى الشغل دون ادنى تخصص ، لنيل الربح في اسرع وقت ممكن . واذ تنقصهم الجدارة ، يذهبون من معمل الى اخر يفتشون عن مكان يناسبهم وقد يظلون على هذه الحال مدة سنين . وهكذا يهتدون لنفوسهم في العمل حياة متأرجحة وقد تكون تعيسة . فيجب اذاً قبل الابتداء بمهنة ما ، ان يكون باستطاعتهم تعلم صنعة بقليل من التكليف او مجاناً . فمن المهم اذاً ان تهتم الدولة والافراد اهتماماً خاصاً بزيادة عدد المدارس المهنية . فمن النتائج الحسنة لهذه المدارس انها تنظم سوق العمل بفضل الفتيان العاملين ، وتقدم للبلاد اليد العاملة الاختصاصية الكبيرة القيمة ، وتحقق لمستقبل انشاء عائلات اكثر متانة وسعادة ، لان رب العائلة الذي يتقن صنعة يعيش بايسر حال .

التنظيم القانوني للاجور

في كل البلدان الصناعية تقرر قيمة ومعدل الاجور بالتشاور والاتفاق بين الهيئات العمالية وارباب الاعمال والدولة ، بصورة اتفاق عمومي او بصورة تنظيم مباشر تصادق عليه السلطة . اما في لبنان فتسود الحرية التامة في هذه المسألة . لذلك نجد مراراً ان الاجرة المدفوعة هي اقل من المعدل المناسب الادنى للحياة . والمرسوم الاشتراعي رقم ٢٩/٤٣٠٥ بتاريخ ١٢/٥/٤٣ ، حدد كبلغ ادنى للاجرة ٧٥ ل.ل. في بيروت و ٧٠ ل.ل. شهرياً خارج بيروت . ومنذ ذاك الوقت ارتفعت كل الاسعار . فهل تبعت الاجور هذا الارتفاع ؟ يا الاسف ، لا يمكن ان نعطي جواباً ايجابياً وعاملاً .

وبما ان الاتفاقات العمومية غير موجودة في لبنان ، فيجدر بالحكومة ان تهتم في اوقات ممبنة بتقرير تغييرات الحد الادنى للاجرة بالنظر الى تكاليف

غلاء الميشة . وقد بدأت بعض المؤسسات الكبيرة باتخاذ طريقة تطبيق الاجور المباشر على تكاليف الميشة . فلماذا لا تعين الحكومة لجنة رسمية لتكاليف الميشة ، تعمل على حساب التطورات الطارئة بانتظام ، وبالتالي يكون رب العمل مجبراً على تطبيق اجور العمال عليها ؟

ادارة احصائية

لكل هذه الاصلاحات تقتضي معرفة عميقة ومراقبة دائمة لمجيط العامل ولتطوره . وصحة المعلومات هي احسن كفيل لوجود الاصلاحات العادلة .

ووضع نظام معقد متشابك كـنظام التأمينات الاجتماعية مثلاً ، يقتضي معرفة عميقة لكثير من الارقام والمعلومات المتعلقة باهمية دنيا العامل الحقيقية وبالتزعات والفرق التي يزلها وبالحالة-العائلية الخ...

فلكي تقوم الحكومة اللبنانية بعمل مفيد في الحقل الاجتماعي ، عليها قبل كل شيء ان تعتمد على درس سابق رصين للاحصائيات ، هذا الدرس يجب ان يتابع دائماً بدقة من قبل اختصاصيين ممتازين .

لهذا نسح لنفسنا بان نوحى بفكرة تزويد لبنان عاجلاً بثل هذه الدائرة لكي ينبج عمل التنظيم والاصلاح الذي بدأه والذي يقصد بان يتابعه .



والنتيجة من هذه الاعتبارات هي ان لبنان يستطيع جيداً ، ان اراد ، ان يحسن سريعاً وضعية الطبقة العاملة . وهو يملك الوسائل المالية ، خصوصاً اذا قبلت الرساميل الخاصة بتقديم المساعدة للمشاريع الكبيرة في نهضتنا الاجتماعية . ولكن من الجهة النفسانية ، يظهر ان الروح الوطنية ، الى الان ، ليست على قسط وافر من الصفات الضرورية للقيام بنهضة سريعة .

ولنشر الى اهم عناصر النفسانية الوطنية اللازمة : منها اولاً روح التفاهم والتعاون المخلص في الحقل الاجتماعي ، بين جميع العناصر الشعبية دون استثناء . والاعتناع العميق باهمية الواجب الاجتماعي في حياة كل فرد ، وبالتضحيات التي تتطلبها .

والثقة الأكيدة بفعال المحمود الجمعي ذي قاف عادة ذنبتات المفردة
ضد بعضنا ، المنتشرة تقريباً في كل مكان .

وروح النظام لاتباع اوامر الرؤسا . وترع تلك العادة المؤسسة فينا بان
يعمل كل واحد على تدبير امره أولاً ، وعلى حساب الآخرين ان لزم الامر .
واخيراً الثبات في العمل الذي نكون قد بدأنا به .

من الاكيد ان نفسية شعب لا تبدل في نهار واحد . فمن الراجب المحتوم
على المرتين والمدوسين اذا ان يهيئوا الشبيبة لان تفكير وتشعر اجتماعياً ، ومن
واجب الحكومة خاصة ان تنير السبل وتعطي الارشادات وتتدخل لمنع
المظالم ، وان تباشر الاعمال وتعطي مثلاً في الارادة الثابتة بلوغ الهدف .

وفي لبنان ، لحسن الحظ ، عدد وفير من اصحاب الارادة الطيبة . فعندما
يدركون اهمية الواجب الاجتماعي الذي يفرض نفسه عليهم حالياً ، يقبلون ، بلا
شك ، على ان يغيروا وجه لبنان بنفس الحماس الذي يظهرونه عادة في تسيير
امورهم الشخصية .

اما انا ، فلي رجا . وطيد بان السنين المقبلة ستري في لبنان تحقيق توازن اجتماعي
اكمل ، يكون مورد سلام وتفاهم واتحاد ، تقبل اليه الطبقات العاملة لاغتراف
الفرح وهناء العيش .

